شعر علي بن أبي طالب

للأستاذ محمد محمود رضوان

تمهيد

وفق الأستاذ السيد يعقوب بكر في بحثه الذي نشرته الرسالة[1] عن شعر علي بن أبي طالب أحسن التوفيق. والحق أن هذه المسألة من المسائل المشكلة الكثيرة التي تحتاج إلى البحث والتمحيص في أدبنا العربي، وقد سبقنا المستشرقون إلى هذا النوع من البحث فجلوا كثيراً من الحقائق، وكشفوا كثيراً من الشبهات. ولو لا ما يلبس آراءهم في كثير من الأحيان من تعصب تمليه النعرة الدينية، وما يجرهم من شتآن تزكية العصبية الجنسية، لكان لبحوثهم شأن غير هذا الشأن.

وهذه المسألة — شعر علي بن أبي طالب — كتب فيها المستشرقون، وقد ناقش الأستاذ بكر في بحثه آراءهم ومن ثم اهتدى إلى رأيه الأخير. وعندي أنه أقرب إلى الحق والمعقول، وأعني به أن علي بن أبي طالب كان يقول الشعر وإن كان مقلاً، وأن بعض ما نسب إليه في المراجع العربية صحيح، وأن أكثر ما في ديوانه من الشعر مكذوب مصنوع.

لسنا نخالف الأستاذ إذن فيما وصل إليه؛ ولكن عنَّت لنا في بحثه بعض آراء ومآخذ نجملها فيما يلي:

الشعر المنسوب لعلي

ذكر الأستاذ جملة أشعار منسوبة إلى علي في عيون الأخبار ومعجم الأدباء ومقاتل الطالبيين والعمدة وحماسة البحتري وكامل المبرد والعقد. ثم قال: «نستطيع أن نقول واثقين إن هذه الأشعار التي وجدناها هي معظم ما في هذه المراجع من الشعر المنسوب إلى علي» اهـ

وأقول إن ما رواه الأستاذ — وهو لا يعدو ثمانية وعشرين بيتاً — قلَّ من كثير مما نسب في المراجع العربية المعتمدة إلى علي، ولو أحصى لكان أضعاف ما روى. وأذكر على سبيل المثال ما رواه صاحب تاج العروس (ج ٧ ص ٨٥) أنه قال يوم خيبر:

دونكها مترعة دهاقا كأساً زعافاً ممزجت زعاقا

وما رواه ابن هشام في المغني. وقال السيوطي في شواهده «عزاه المصنف لعلي بن أبي طالب»:

فلما تبينا الهدى كان كلنا على طاعة الرحمن والحق والتقى

وغير ذلك كثير مما تجده في مروج الذهب والعقد وتاج العروس ونهاية الأرب، وشرح المضنون، وتاريخ ابن عساكر وكامل المبرد والتحفة الناصرية وجمهرة ابن دريد واللسان وغيرها.

ويلحق بهذا المأخذ فساد الاستدلال الذي بناه الكاتب على وجود هذه الأشعار في المراجع العربية إذ استدل بوجودها فيها ووجودها في ديوان علي على صدق نسبتها إلى علي.

أقول إن هذا استدلال فاسد إذ من البدهي أن الذي وضع ديوان علي أو جمعه قد نقل ما في المراجع العربية جميعاً منسوباً إلى علي ولعله زاد عليه ... فليس في هذا دليل.

من أسباب الخطأ في نسبة الشعر إليه

ويرى الكاتب أن هذه الأشعار قد وضعها أناس مختلفون معظمهم من الشيعة وأنهم نسبوها إلى علي حباً فيه ... ثم جاء جامع الديوان فجمع كل ما عثر عليه من الشعر المنسوب إلى علي الخ

وأنا مع موافقتي على هذا الرأي أرى أن هناك سبباً آخر غير مقصود في عزو كثير من هذه الأشعار لعلي، ذلك أن علياً رضي الله عنه كان كثير التمثل بشعر العرب. ومن ثم ظن الرواة أنه قائل الشعر الذي تمثل به فنسبوه له خطأ:

١ — خذ مثلاً قول الشاعر:

أفلح من كانت له مزخَّة يزخُّها ثم ينام الفخَّة[1]

ذكره صاحب اللسان فقال: «وفي حديث علي رضي الله عنه ... أفلح ... البيت» (اللسان ج ٤ ص ١٠) وعبارة ابن الأثير «وفي حديث علي ... أفلح ... البيت» (النهاية ج ٣ ص ١٨٧)

فأنت ترى أن البيت ورد في حديث لعلي، ومن ثم ظن الرواة أنه قائله فنسبوه إليه ... ففي المزهر (ج ٢ ص ٢٠٦) ما نصه: «وقال ابن دريد: روى عن علي رضي الله عنه. أفلح. البيت»[2]. والذي رواه البطليوسي في (الاقتضاب ص ٣٨٣)

أفلح من كانت له قوصرَّة يأكل منها كل يوم مرَّة

قال الشارح: «يروى هذا الرجز لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه» ثم ذكر البيت الذي معنا على أنه مثل هذا البيت[3]

(١) راجع الأعداد ٤٦٩، ٤٧١، ٤٧٢

(١) ينام الفخة أي يغط في نومه

(٢) وراجع أيضاً جمهرة ابن دريد (ج ١ ص ٦٦)

(٣) رواه البكري في سمط اللآلي ص ٥٠٢ بقوله: «قال الراجز» وعلق محققه الأستاذ الميمني بقوله: «الشطران رويا في حديث لعلي فنسبا إليه» قلت: ورواهما ابن سيدة أيضاً في المخصص بقوله: «وأنشد» ج ٥ ص ١١٢

٢ — وقال المبرد فى (الكامل ج ٢ ص ١٥ طبعة التجارية) « وأحسن ما سمع فى هذا ما يعزى إلى على بن أبى طالب رضى الله عنه فقائل يقول هو له ، ويقول آخرون قاله متمثلاً ، ولم يختلف فى أنه كان يكثر إنشاده :

فلا تفش سرك إلا إليك فإن لكل نصيح نصيحا
وإنى رأيت غواة الرجا لايتركون أديماً صحيحا[1]

فأنت ترى تشابه القول على الرواة فيما كان يتمثل به

٣ — وأبلغ من هذين الشاهدين ما نقله العينى عن البيت المنسوب لعلى :

أى يومى من الموت أفر يوم لم يقدر أم يوم قدر

أن ابن الأعرابى قال : « هو للحارث بن المنذر الجرمى وليس لعلى رضى الله عنه ، ولكنه رضى الله عنه تمثّل به » (المقاصد النحوية بهامش خزانة الأدب ج ٤ ص ٤٤٧)

الزيادة فيما صح من شعره

ثم طريق آخر سلكه المزيفون على علىّ رضى الله عنه من الشيعة وغيرهم . ذلك أنهم عمدوا إلى البيت أو الأبيات اشتهرت نسبتها لعلى فزادوا عليها — قبلها أو بعدها — وتستطيع بقليل من النظر أن تتبين الزيادة من اختلاف النظم والأسلوب وتنافر المعنى

خذ مثلاً بيتيه اللذين أجمعت كتب الأدب على أن علياً قائلهما ، بل إن المازنى — وصوبه الزمخشرى — لم يكن يصحح نسبة شعر لعلى إلا هذين البيتين وهما :

تلكم قريش تمنّانى لتقتلنى فلا وربك ما بروا وما ظفروا
فإن هلكت فرهن ذمتى لهم بذات ودقين لا يعفو لها أثر

ثم ارجع إلى شرح شواهد المغنى ص ١٧٦ تجد قبلهما ثلاثة أبيات وبعدها ثمانية أبيات لا تشك بعد أن تقرأها أنها مصنوعة وترى فيها أثر الصنعة والتشيع والحديث عن المهدى المنتظر

وسوف يُبعث مهدى بسنته فينشر الوحى والدين الذى قهروا
وسوف يعمل فيهم بالقصاص كما كانوا يدينون أهل الحق إن قدروا

وغير ذلك كثير نمسك عن ذكره خوف الإطالة

رأى آخر فى شعر على

ثم رأى آخر أرادوا به التوفيق بين ما قاله المازنى والزمخشرى ويونس وغيرهم أن علياً لم يقل من الشعر إلا البيتين السالفين ، وبين ما ذكره الآخرون من شعره

(١) البيتان فى مجموعة المعانى ص ٢١ على أن علياً كان ينشدهما كثيراً ١٩٠٩

وقد وجدت هذا الرأى للزبيدى فى تاج العروس « مادة خيس » ؛ فقد روى أن علياً بنى سجناً سماه المخيس فقال فيه :

أما ترانى كيّساً مكيّساً بنيتُ بعد نافع مخيّسا[1]
باباً حصيناً وأميناً كيّسا

قال الزبيدى : «قال شيخنا تبعاً للمبرد : وهذا ينافى ما سيأتى له فى ورق أنه لم يثبت عنه أنه قال شعراً . . . الخ » ؛ قلت : « ويمكن أن يجاب أن هذا رجز ولا يعد من الشعر عند جماعة »

وأنت ترى أنه تخريج تافه ، لأن كثيراً مما روى لعلى من الشعر ، وإن كان له بعض الرجز . والبيتان اللذان سلف القول فى صحته نسبتهما له من الشعر لا الرجز . هذا علاوة على أن الرجز من الشعر كما صححه جلة العلماء

تصويبات فى الشعر المنسوب له

١ — نقل الأستاذ عن العمدة لابن رشيق أبياتاً لعلى قالها يوم صفين يذكر همدان ونصرهم إياه ، منها :

ونادى ابن هند فى الطلاع وحمير وكندة فى لخم وحىّ جذام

قلت : يلوح لى أن فى هذا البيت تحريفاً كبيراً ؛ وأرى أن صوابه :

ونادى ابن هند ذا الكلاع وحميراً وكندة فى لخم وحى جذام

و « ذو الكلاع » : رجل من حمير قاتل مع معاوية فى صفين أخرجه معاوية حين أخرج علىٌّ سعيد بن قيس الهمدانى سيد همدان ؛ وأخرج معاوية أيضاً عبيد الله بن عمر بن الخطاب فى حمير ولخم وجذام : (راجع مروج الذهب ج ٢ ص ٢٠) ؛ وقد قتل ذو الكلاع فى صفين

٢ — ونقل عن العمدة أيضاً من شعر على فى صفين :

لمن راية حمراء يخفق ظلها إذا قيل قدّمها حصينُ تقدّما
فيوردها فى الصف حتى يَردْنها حياضَ المنايا تقطر الموت والدما

قلت : فى هذا الشعر تحريف فى موضعين : الأول فى حصين والصواب : « حضين » بالضاد المعجمة ، وهو تحريف واقع فى أكثر كتب الأدب : كالعمدة والعقد ومروج الذهب والبيان والتبيين والتصويب عن الأمالى (ج ٢ ص ١٥٨) وسمط اللآلى ص ٨١٧ ، وابن عساكر ج ٤ ص ٣٧٤ ، وتاج العروس ج ٧ ص ٨٠ . قال البكرى فى سمط اللآلى : « هو حضين بالحاء المهملة والضاد المعجمة ابن المنذر بن الحارث الرقاشى يكنى

(١) « نافع » : اسم سجن قبل المخيس نقبه اللصوص

أباساسان ، وكان رئيس بكر وحامل رايتهم يوم صفين وله يقول علي بن أبي طالب : لمن راية ، البيت »

وفي تاريخ ابن عساكر ترجمة له قال فيها : « ولا أعرف من يسمى حضيناً بالضاد المعجمة والنون غيره »

والتحريف الثاني في « حتى يردْ بها » : وهو ظاهر لأنه لا عامل يجزم الفعل

والبيت ورد في « العقد الفريد » ثلاث مرات : ثنتان منهما « حتى يزيرها » وواحدة « حتى يردها[1] » ؛ وكل ذلك تحريف ؛ والصواب : ما في تاريخ ابن عساكر من أبيات خمسة تختلف رواياتها قليلاً : وفيها « حتى يقيلها[2] » ؛ وهي كذلك أيضاً في « تاج العروس » من أبيات أربعة ج ٧ ص ٨٥

هذا ، ورواية العمدة « راية حمراء » أصح الروايات خلافاً لسائر كتب الأدب التي ترويها « راية سوداء » ، لأن راية علي بصفين كانت حمراء لا سوداء

٣ — ونقل عن حماسة البحتري لعلي — رضي الله عنه — :

من أي يومَيَّ من الموت أفر أيومَ لم يقدرَ أم يوم قُدِرْ

قلت : الرواية كذلك في مروج الذهب (ج ٢ ص ٢٥) وهذا البيت من شواهد الأشموني والمغني ، والنحاة يستشهدون به في باب الجوازم على النصب بلم في لغة ؛ ولهم في تخريجه كلام كثير وروايتهم له « في أي يومي الخ ... »[3]

والبيت كما ترى من بحر الرجز ، ولكن كتب الأدب تذكر معه بيتاً ثانياً من بحر الرمل وتحرف في الأول بعض التحريف لإخراجه من الرجز إلى الرمل ليتفق البيتان ، فرواية العقد الفريد (طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١ — ١٢٣ ، وطبعة العريان ١ — ٨٣)

أي يومَيَّ من الموت أفر يوم لا يقدر أم يوم قدر
يوم لا يقدر لا أرهبه ومن المقدور لا ينجي الحذر

وهي شبيهة بالرواية في ديوان علي

ولم يشذ عن ذلك — على ما أعلم — إلا النويري ، فقد ذكر البيتين من الرجز فقال (نهاية الأرب ٣ — ٢٢٧)

من أي يومي من الموت أفر أيوم لا يقدر أم يوم قدر[1]
فيوم لا يقدر لا أرهبه ثم من المقدور لا ينجو الحذر

ثم نعود إلى نسبة هذا البيت لقائله ؛ فبعضهم ينسبه لعلي رضي الله عنه، وآخرون ينسبونه للحارث بن منذر الجرمي ، ومن هؤلاء العلامة الأمير في حاشيته على المغني (١ — ٢١٧) والسيوطي في شرح شواهد المغني (ص ٢٣١) ، ويظهر أنهم نقلوا ذلك عن ابن الإعرابي الذي نسب له العيني هذا الرأي فيما ذكرناه آنفاً . أما العيني فيقول « أقول : قائله هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، كذا قاله أبو عبادة البحتري في حماسته »[2]

وقد أخطأ السيوطي ، فذكر في شرح شواهد المغني البيت — من الرجز — ثم قال إنه أول مقطوعة للحارث بن منذر الجرمي وذكر بعده أبياتاً منها

إن أخوالي من شقرة قد لبسوا لي عمساً جلد النمر

وهذه الأبيات من الرمل كما ترى . والبيت كما تذكره كتب النحاة ومنها المغني من الرجز ، فلا يكون مطلعاً لها إلا إذا رجحنا رواية العقد الفريد وديوان علي التي ذكرناها آنفاً

(بني سويف) محمد محمود رضوان
المدرس بالمدرسة الابتدائية

(١) العقد طبعة العريان ج ٤ ص ١٢٠ و ٥ — ٩٦ و ٦ — ١٣٤

(٢) ابن عساكر (٤ — ٣٧٥) والقيل شرب عف النهار وإقالة الابل سقيها في هذا الوقت « القاموس »

(٣) وبذلك يسقط استدراك الأستاذ أحمد يوسف محمد في العدد ٤٧٣ من الرسالة ، وقد ظن البيت مكسوراً برواية (لم يقدر) ، لأن لم تقتضي الجزم وهو لا يتمشى مع الوزن . وراجع حاشية الصبان والأشموني (٤ — ٦).

(١) في الأصل (يوم لا يقدر) وقد أصلحته ليتفق الوزن

(٢) العيني بهامش الخزانة (٤ — ٤٤٧)

حكمت محكمة دمنهور العسكرية بجلسة ١ / ٧ / ١٩٤٢ في القضية رقم ٦١٦ سنة ١٩٤٢ ضد دردير عباس ابراهيم صاحب مخبز بدمنهور بالغرامة عشرة جنيهات وغلق المخبز ثلاثة أيام والنشر على مصاريفه لبيعه دقيقا بسعر أزيد من المحدد بالتسعيرة

حكمت محكمة دمنهور العسكرية بجلسة ٢٤ — ٦ — ١٩٤٢ في القضية رقم ١١٠٤ سنة ١٩٤٢ ضد محمد الشناوي تاجر بأم حكيم مركز شبراخيت بالحبس شهرين مع الشغل وغرامة ٢٠ جنيه وغلق المحل أسبوعا والنشر على مصاريفه لامتناعه عن بيع السكر مع وجوده لديه

حكمت محكمة دمنهور العسكرية بجلسة ١ — ٧ — ١٩٤٢ في القضية رقم ١٢١٢ سنة ١٩٤٢ ضد محمد عبد الفيومي بقال برشيد بالحبس شهرا مع الشغل وغلق محله ثلاثة أيام والنشر على مصاريفه لبيعه أرزا بسعر أزيد من المحدد بالتسعيرة

حكمت محكمة دمنهور العسكرية بجلسة ١ — ٧ — ١٩٤٢ في القضية رقم ١٣٠٦ سنة ١٩٤٢ ضد الصاوي أحمد الفنام صاحب مخبز برشيد بتغريمه عشرين جنيها وغلق المحل لمدة يومين والنشر على مصاريفه لبيعه خبزا بسعر أزيد من المحدد بالتسعيرة